المتداول العربي
ARABIC TRADER

التقرير الشهري للأسواق

(فبراير)

المقدمة

بعد عام ملئ بالأحداث السياسية والاقتصادية، أصبحت مسارات الاقتصاد العالمي غير واضحة، وانقسمت الآراء ما بين الإيجابية والسلبية. لكن مع التحليل الدقيق لأبرز محطات اقتصاد العالم، يمكن بناء رؤية قصيرة المدى تعتمد على كل من؛ سياسات البنوك المركزية، الأداء الفعلي للاقتصادات الكبرى، الأحداث السياسية وبعض الظواهر الاقتصادية غير المتوقعة كالانتشار المفاجئ للعملات الرقمية وما جذبته من اهتمام عالمي.

يقدم التقرير التالي رؤية شاملة على العملات الرئيسية واتجاهاتها المحتملة من منظور اقتصادي وسياسي خلال شهر فبراير. كما يلخص لك كمتداول كل ما تحتاجه للتنبؤ بحركة عملاتك المفضلة سواء على الصعيد المحلي أو العالمي.

الدولار الأمريكي USD

تداولات هادئة للدولار الأمريكي

شهدت حركة الدولار الأمريكي الكثير من التقلبات خلال شهر فبراير، حيث تراجع مؤشر الدولار في بداية شهر فبراير إلى أدنى مستوياته منذ بداية العام أمام مختلف العملات الرئيسية، ولكنه استمر في التعافي من تلك المستويات مع صدور العديد من البيانات الاقتصادية الهامة والتي أثرت بشكل إيجابي على الدولار الأمريكي، وعلى رأسها الإعلان عن نتائج اجتماع الفيدرالي الأمريكي.

نظرة على البيانات الاقتصادية

أظهرت البيانات سوق العمل إضافة القطاع الزراعي الأمريكي نحو 200 ألف وظيفة وهي أفضل من التوقعات التي كانت تشير إلى إضافة 181 ألف وظيفه فقط، كما ارتفعت الأجور بنسبة 0.3% على أساس شهري، وكانت التوقعات تشير إلى ارتفاعها بنحو 0.2%. بينما استقرت معدلات البطالة عند 4.1% وهو أدنى مستوى لها منذ 17 عام، ولقد ساهمت إيجابية بيانات سوق العمل في ارتفاع الدولار الأمريكي. بيانات التضخم تدعم ارتفاع الدولار ومبيعات التجزئة تحد من الارتفاعات سجل الدولار ارتفاعات ملحوظة بعد الإعلان عن بيانات التضخم الأمريكية والتي جاءت بأفضل من التوقعات الاقتصادية، حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 0.5%، وهو أكبر من توقعات الأسواق التي كانت تُشير إلى ارتفاعها بنحو 0.3% فقط. كما ارتفع المؤشر أيضاً بقيمته الأساسية بنسبة 0.3%، وهو اكبر من توقعات الأسواق التي كانت تشير الى ارتفاعه بنسبة 0.2%. وعلى الرغم من ذلك، فلقد انخفضت مبيعات التجزئة بنسبة 0.3%، وكانت الأسواق تتوقع ارتفاعها بنسبة 0.2%، كما سجل المؤشر بقيمته الأساسية نحو 0.0%، وكانت التوقعات تشير الى ارتفاعه بنحو 0.5%، وبالتالي فإن تراجع مبيعات التجزئة ساهم في الحد من ارتفاعات الدولار بشكل كبير.

نتائج الفيدرالي الأمريكي تدعم تعافي الدولار

عززت نتائج اجتماع الفيدرالي الأمريكي والتي صدرت في 21 فبراير من تعافي الدولار الأمريكي، حيث جاءت النتائج لتعزز من احتمالات تسريع وتيرة الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وإجراء المزيد من التعديل التدريجي في السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي، نتيجة النمو الاقتصادي القوي، بالإضافة إلى استمرار تحسن سوق العمل، وتزايد وتيرة النشاط الاقتصادي، والتوقعات الإيجابية حول إقرار خطة الإصلاح الضريبية على الاقتصاد الأمريكي.

شهادة بأول أمام الكونجرس

اتسمت شهادة بأول محافظ الفيدرالي الأمريكي أمام الكونجرس بالإيجابية بشأن الاقتصاد الأمريكي حينما أشار إلى قوة النمو الاقتصادي الحالي وسوق العمل.
وفيما يتعلق بالسياسة النقدية، قال بأول إن بدء التقليل من السياسة التسهيلية بشكل تدريجي سيضمن استدامة تحسن سوق العمل ودفع معدلات التضخم إلى الهدف المحدد عند 2% لافتًا إلى استكمال مسيرة جانيت يلين في تشديد السياسة النقدية، الأمر الذي دعم توقعات الأسواق الرامية إلى رفع الفيدرالي معدلات الفائدة أكثر من مرة هذا العام.

مستويات الدولار خلال شهر فبراير

كان أعلى مستوى سجله الدولار خلال شهر فبراير، هو 90.62 نقطة، بينما كانت أدنى مستوياته عند 88.14 نقطة، واستمر الدولار في التحرك خلال تلك المستويات صعودا وهبوطاً كرد فعل على إيجابية أو سلبية البيانات الاقتصادية التي صدرت في الولايات المتحدة خلال شهر فبراير.

اجتماع الفيدرالي القادم نقطة فاصلة في مستقبل الدولار

تترقب الأسواق اجتماع الفيدرالي الأمريكي يوم 21 مارس الذي سيحمل في جعبته الكثير من الدلالات حول اتجاه الدولار الأمريكي خلال مارس، فمن المقرر أن يعلن الفيدرالي عن قرار وبيان الفائدة والتوقعات الاقتصادية بالإضافة إلى عقد مؤتمر صحفي بعد نصف ساعة من القرارات.

من المتوقع أن يتم رفع الفائدة من 1.50% إلى 1.75% لتعد هي المرة الأولى التي تصل فيها إلى هذه المستويات بعد الأزمة المالية العالمية وقد تشهد التوقعات الاقتصادية تغيرات ملحوظة بعد إقرار إدارة ترامب سياسة مالية جديدة تتضمن خفض الضرائب على الشركات بشكل قوي لتحفيز النمو الاقتصادي، الأمر الذي يدفع الفيدرالي إلى اتباع سياسة نقدية جديدة أكثر ملائمة للأوضاع الاقتصادية الجديدة.

اليورو EUR

اليورو ينخفض بنهاية شهر فبراير

لم يشهد اليورو تحركات قوية خلال شهر فبراير، حيث كانت تحركات اليورو ترتفع أو تنخفض بناء على إيجابية أو سلبية البيانات الاقتصادية التي صدرت خلال فبراير، وعلى رأسها تصريحات دراجي، محافظ المركزي الأوروبي، بالإضافة إلى تشكيل الائتلاف الحاكم في ألمانيا، وتوقعات المفوضية الأوروبية بتسارع وتيرة النمو الاقتصادي خلال العام الجاري والمقبل.

شهادة دراجي أمام البرلمان الأوروبي تدعم اليورو

في بداية شهر فبراير سجل اليورو انخفاضات ملحوظة بعد شهادة محافظ المركزي الأوروبي أمام البرلمان الأوروبي، والتي أكد فيها على أن البنك لم يحقق أهداف التضخم بعد، وأن التعافي الاقتصادي في منطقة اليورو لا يزال مستمرا، وأن اجراء أي تعديلات محتملة في السياسة النقدية الراهنة سوف يعتمد بشكل رئيسي على البيانات الاقتصادية، وأن تقلبات اليورو قد تشكل بعض المخاطر، وأنه يجب التحلي بالصبر تجاه إمكانية تعديل السياسة النقدية الحالية.

اليورو يرتفع بدعم من الاتفاق على تشكيل الائتلاف الحاكم في ألمانيا

اتفق تيار المحافظين بقيادة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل مع الحزب الديمقراطي الاشتراكي على تشكيل ائتلاف حاكم، والبدء في تكوين حكومة جديدة في أعقاب شهور من حالة عدم اليقين التي شهدتها البلاد في أعقاب إعلان نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة، والتي لم تحظى فيها المستشارة الألمانية ميركل بالأغلبية المطلقة، وبالتالي جاء الإعلان عن الاتفاق على تشكيل الائتلاف الحاكم ليعزز من موقف اليورو أمام مختلف العملات الرئيسية بسبب أهمية الاستقرار السياسي في ألمانيا بالنسبة لمنطقة اليورو.

توقعات تسارع النمو الاقتصادي تعزز موقف اليورو

استمر اليورو في الارتفاع بعد أن أعلنت المفوضية الأوروبية توقعاتها بالنسبة للنمو الاقتصادي في منطقة اليورو، حيث اكدت المفوضية الأوروبية على أن معدل النمو الاقتصادي بمنطقة اليورو أكثر استقراراً من أي وقت سابق منذ الأزمة المالية العالمية، وأنه من المتوقع أن يسجل الاقتصاد الأوروبي نمواً بنحو 2.3% خلال العام الجاري، وبنسبة 2.0% في 2019. وبالتالي تدعم تلك التوقعات التعافي الاقتصادي وتحسن سوق العمل في منطقة اليورو.

اليورو EUR

تواصل ارتفاع اليورو بعد شهادة دراجي حول التضخم

جاءت شهادة محافظ المركزي الأوروبي أمام لجنة الشؤون الاقتصادية والنقدية بالبرلمان الأوروبي إيجابية، حيث أكد دراجي على أن معدلات النمو الاقتصادي قد ارتفعت بأكبر من المتوقع، بالإضافة الى ارتفاع معدلات الأجور. كما أنه من المتوقع أن يشهد سوق العمل المزيد من التحسن، وأن ترتفع معدلات التضخم بشكل تدريجي. وبالتالي عززت تلك الشهادة من موقف اليورو أمام العملات الأخرى.

توقعات اليورو دولار خلال مارس

تظل توقعاتنا إيجابية لليورو دولار طالما استقرت تداولاته أعلى المستوى 1.2000 أما على المدى القصير فإن النظرة الحيادية هي المسيطرة على تداولات الزوج وتتحول إلى الشراء مع استقرار تداولاته أعلى المستوى 1.2350.

على المدى المتوسط، من المتوقع استقرار تداولات اليورو دولار فيما بين المستوى 1.2000 و 1.2500.

الانتخابات الإيطالية وقرارات المركزي الأوروبي تجذب أنظار السوق

تترقب الأسواق نتائج الانتخابات الإيطالية يوم 4 مارس وتشير التوقعات إلى أن حزب الخمس نجوم سيكون الأكثر شعبية، ومن المرجح أن يثيرها تحالف الوسط اليمني الذي يتكون من فورزا إيطاليا وحزب يمين متطرف يدعى إخوان إيطاليا، وإذا استطاعوا الفوز بنسبة 40% من الأصوات، فإنهم سيشكلون حكومة، وإذا كانت هذه الانتخابات، كما تشير استطلاعات الرأي، لا تحصل سوى على نسبة تتراوح بين 35 و 37 % من الأصوات، فإنها ستضطر إلى عقد اتفاق مع قوة سياسية منافسة، وهي عملية معقدة قد تستغرق أسابيع أو قد تفشل تماما.

على صعيد آخر، يعلن البنك المركزي الأوروبي عن قرار الفائدة يوم 8 مارس ويعقد محافظ البنك ماريو دراجي مؤتمرا صحفيا يوضح فيه أسباب اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية، من المتوقع ألا يغير البنك من توجهاته هذا الاجتماع في ظل استقرار التضخم عند مستويات منخفضة وارتفاع قيمة اليورو بشكل قوي.

الجنيه الإسترليني GBP

تخبط حركة الاسترليني تأثراً بالتطورات المحلية

شهدت تداولات الاسترليني تحركات قوية ما بين الصعود والهبوط، كان لمفاوضات البريكست الدور الأكبر فيها. مازال الاضطراب هو المسيطر على مجريات عملية التفاوض بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي في مرحلته الثانية مما يخلق حالة من عدم اليقين تسيطر على تطلعات الوضع المحلي سياسياً واقتصادياً. وقد مرت المفاوضات بالعديد من المراحل على مدار فبراير، كان آخرها رفض رئيسة الوزراء البريطانية المسودة الأوروبية حول البريكست. وفي خطابها للأمة، أكدت ماي بأن بلادها لن تقبل إلا باتفاق يضمن لها حريتها الكاملة في إجراءات اتفاقيات تجارية حرة واستعادة سيطرتها على حدودها الأمنية، قوانينها وأموالها دون إشراف أو خضوع للأنظمة الأوروبية. لعبت تلك التطورات دوراً كبيراً في تراجعات الجنيه الاسترليني الذي وصل إلى مستويات أكثر انخفاضاً أمام كل من الدولار الأمريكي، اليورو والين. كذلك ساهم تضارب الآراء حول مسارات السياسة النقدية في الإثقال على العملة، خاصة في ظل تفاوت أداء القطاعات الرئيسية داخل البلاد.

تفاوت أداء القطاعات البريطانية

كانت البيانات الصادرة مطلع فبراير قد أوضحت استمرار تباطؤ النمو بأكبر قطاعات الاقتصاد البريطاني. فقد تباطأ النمو بقطاع التصنيع، الخدمات وأيضاً البناء خلال يناير. كذلك جاءت القراءات الثانية للنمو لتزيد الضغوط على تطلعات الاسترليني، حيث كشفت عن تباطؤ النمو إلى 0.4% خلال الربع الأخير من العام الماضي. وكشفت بيانات المتاجر عن ارتفاع مبيعات التجزئة بنسبة 0.1% فقط.

على الجانب الأخر، ساهمت بيانات سوق العمل في دعم فرص رفع الفائدة البريطانية هذا العام مع استقرار نمو الأجور عند 2.5%، بالتزامن مع تراجع طلبات إعانات البطالة 7.2 ألف طلب، وعلى الرغم من ارتفاع البطالة بشكل طفيف من 4.3% إلى 4.4%. كما واصل التضخم استقراره عند 3% على خلاف التوقعات بالعودة إلى 2.9%، وهو ما عزز من احتمالات رفع الفائدة لإعادة التضخم إلى مستوياته المستهدفة.

التضخم وتأثيره على توقعات رفع الفائدة

لازال مسار الفائدة هذا العام يعتمد على عاملين رئيسين وهما؛ مدى استمرارية ارتفاع التضخم إلى جانب وتيرة ارتفاع الأجور. ويمكن القول أن أداء التضخم خلال الشهور الأولى من العام سيلعب الدور الأبرز في توجيه السياسة النقدية. فإن احتفاظ التضخم باتجاهه الصاعد ومواصلة الابتعاد عن الهدف 2% سيعزز الحاجة لرفع الفائدة حتى وإن عجزت الأجور عن اللحاق بالتضخم. أما بدأ الاتجاه الهابط للأسعار قد يوفر للبنك فرصة التمهل قبل اتخاذ المزيد من خطوات رفع الفائدة. يأتي ذلك في الوقت الذي يستمر فيه تفاوت الأداء الكلي للاقتصاد، مما يثقل على خطى البنك تجاه إجراءات التشديد النقدي.

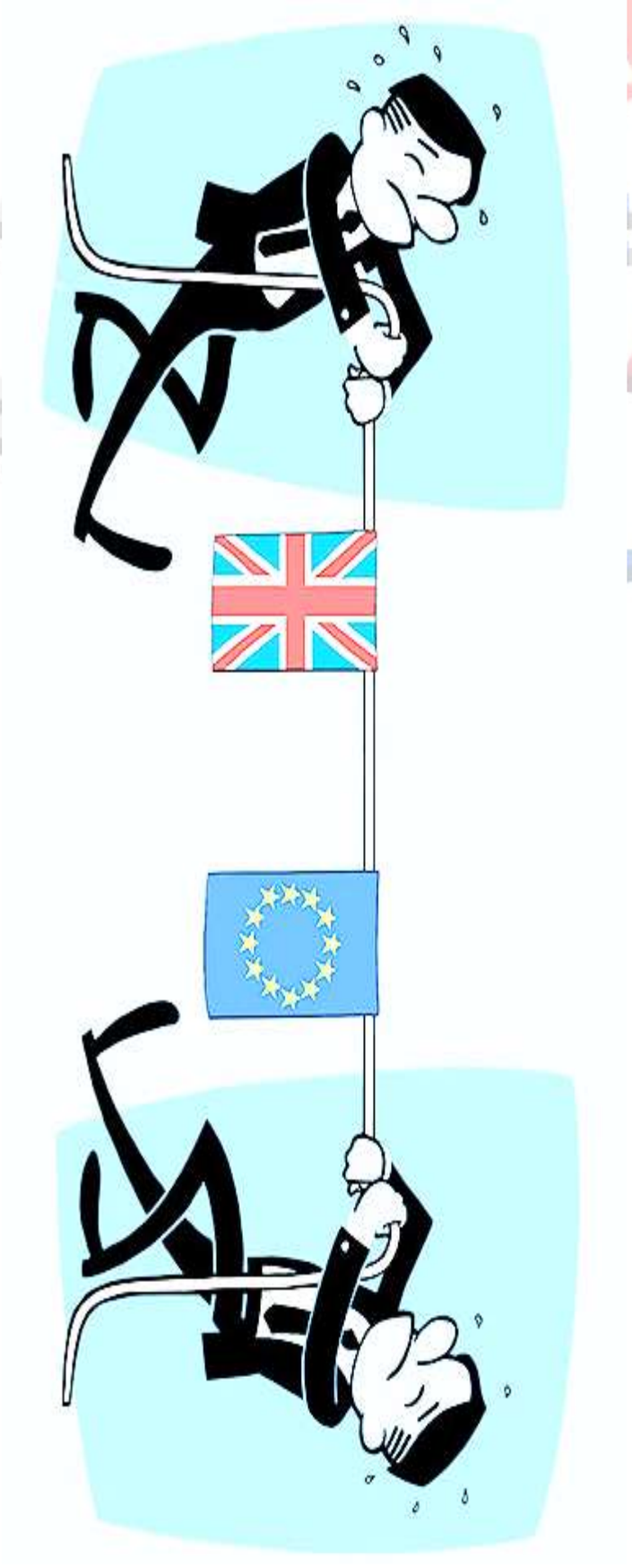

إلى أي متى قد تستمر تقلبات الإسترليني

مع سيطرة الأحداث السياسية على حركة العملة مؤخراً، بات من الصعب توقع اتجاهات مستدامة. ومع تصاعد حالة الغموض السياسي، فلن يكون الاسترليني قادراً على الاستفادة كلياً من تحسن التطلعات الاقتصادية أو حتى رفع الفائدة. تتمثل العوامل الإيجابية بالنسبة العملة في سلاسة مجريات عملية التفاوض مع الاتحاد الأوروبي، أما العوامل السلبية فتتمحور حول مستجدات محادثات البريكست، انخفاض التضخم بما يُضعف فرص رفع الفائدة وكذلك تباطؤ الاقتصاد المحلي.

الين الياباني JPY

الين الياباني يستعيد ثقة الأسواق

ازدادت ثقة الأسواق في الين الياباني وسط تزايد حالة عدم اليقين بالأسواق الناجمة عن عدم وضوح توجهات البنوك المركزية وترقب نتائج الانتخابات الإيطالية وتطورات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، عملت تلك العوامل إلى اتجاه المستثمرين إلى الملاذات الآمنة ولا سيما الين الياباني.

أعلن كلاً من بنك بي ان باريبا ومورجان ستانلي عن ثقتهم في الين الياباني هذا العام فقد دعا بنك بي ان باريبا هذا العام بعام الين الياباني وقالت مؤسسة مورجان ستانلي على الأسواق إنها أرض ارتفاع الين.

ارتفاع الين لا يقلق بنك اليابان

صرح صناع القرار باليابان أن المستويات الحالية للين لا تستدعي التدخل في الأسواق، الأمر الذي أدى إلى مواصلة ارتفاعه أمام معظم العملات.
وإذا نظرنا إلى قيمة الين أمام سلة من العملات سنلاحظ ارتفاعه بشكل طفيف على عكس ارتفاعه أمام الدولار الأمريكي بقوة وهو ما يدعم عزوف البنك عن التدخل في الوقت الحالي.
جدير بالذكر أن ارتفاع الين يجعل واردات اليابان أرخص وعليه زيادة الضغوط على بنك اليابان في تحقيق هدف التضخم عند 2%.

من ناحية أخرى، قد تكون خيارات بنك اليابان قد نفذت لمقاومة ارتفاع قيمة الين الناجم عن تسارع وتيرة النمو وتحقيق فائض كبير في الحساب الجاري.

أما عن توقعات البنك الاقتصادية، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الياباني بوتيرة متوسطة هذا العام وأن يسجل التضخم الأساسي ارتفاعًا بنسبة 0.8% خلال العام المالي 2017/18 وأن تبلغ معدلات التضخم النسبة المستهدفة 2% بحلول عام 2019/20.
أشارت تصريحات محافظ كورودا البنك الأخيرة إلى أنه قد يتم تعديل السياسة النقدية في وقت قريب وهو ما أدى إلى ارتفاع الين بقوة.

النظرة الفنية

تبقى توقعاتنا سلبية للزوج الدولار ين خلال شهر مارس طالما استقرت تداولاته أسفل المستوى 108.00، وننصح باستغلال التصحيحات الصاعدة للبيع باستهداف مستويات دون الـ 105.00.

الدولار الكندي CAD

سلبية البيانات تثير مخاوف الأسواق

شهد فبراير سلسلة من البيانات الاقتصادية المخيبة للآمال تصدرتها بيانات سوق العمل الذي كشفت عن تخلي سوق العمل عن قوة النمو الأخير والذي دام 17 شهراً على التوالي. للمرة الأولى منذ يوليو 2016، يفقد سوق العمل الكندي وظائف وصلت إلى 88 ألف خلال يناير، كما عاودت البطالة ارتفاعها من 5.7% إلى 5.9%. جاءت البيانات لتخالف توقعات الأسواق التي كانت مستعدة لاستكمال تعافي القطاع. ولم تنحصر التراجعات على التوظيف فقط، بل امتدت إلى قطاع التجزئة والنشاط التجاري. فانخفض مبيعات التجزئة 0.8% في ديسمبر، بما عزز مخاوف تباطؤ التضخم خلال الفترات التالية. كذلك ارتفع عجز الميزان التجاري من 2.7 إلى 3.2 مليار دولار خلال نفس الفترة.

أما الناتج المحلي الإجمالي فقد طابق التوقعات بالتباطؤ إلى 0.1% فقط خلال آخر شهور العام الماضي، مقارنة بالنمو السابق الذي بلغ 0.4%.

عززت تلك البيانات من المخاوف بشأن النمو الكندي والذي قد يتخلى عن مسار التعافي بما يعيق خطوات بنك كندا تجاه المزيد من رفع الفائدة خاصة مع استمرار غموض مفاوضات اتفاقية النافتا والذي يثقل بدوره على تطلعات المستقبل الاقتصادي والتجاري للبلاد.

التضخم يتجاهل تباطؤ الاقتصاد

كان التضخم هو الداعم الوحيد لتوقعات الاستمرار في رفع الفائدة الكندية خلال العام الجاري، حيث كشفت البيانات عن تسارع التضخم الشهري إلى 0.7% خلال يناير. كما استقر التضخم السنوي بقيمته الأساسية والتي تستثني أسعار الغذاء والطاقة عند 1.8%.

وبالرغم من تفاوت الأداء الاقتصادي العام إلا أن الأسواق مازالت متمسكة بتوقعات رفع الفائدة الكندية من مرة إلى مرتين على مدار العام الجاري، وخاصة إن نجحت البيانات القادمة في تعويض سلبية القراءات الأخيرة.

الاقتصاد الكندي يحافظ على تماسكه

في حين أن التقلبات الأخيرة لم تكن متوقعة، إلا أن الاقتصاد الكندي قد أثبت قدرته على التماسك في مواجهة أزمة النفط العالمية ومازالت الأسواق تعلق آمال عريضة على قدرة الاقتصاد في استكمال التعافي. يأتي ذلك بعدما نجح الاقتصاد في التأقلم مع انخفاضات النفط محققاً نمو أشاد له الجميع. ومع ذلك، لم يتغاضى الاقتصاد كلياً عن ارتفاعات النفط الأخيرة وحاول استمداد بعض الدعم لمواصلة النمو. ومع تقليص الاقتصاد من اعتماده على قطاع الطاقة، تراجعت المخاطر على تطلعات الوضع المحلي.

مفاوضات النافتا.. ويستمر الخطر

بعد انحسار المخاوف المتعلقة بانخفاضات النفط، تركز الأسواق حالياً على مصادر الخطر الأبرز في الوقت الراهن والتي تتمثل في تغير التوجهات التجارية للولايات المتحدة باعتبارها كبرى الشركاء التجاريين للبلاد. أعرب ترامب مراراً على نية بلاده في الانسحاب من اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية أو الـ NAFTA إن لم تنجح المفاوضات في تعديل بنود الاتفاقية بما يضمن حماية المصالح التجارية الأمريكية. هذا، ويسيطر غموض مصير النافتا بشكل سلبي على تطلعات الاقتصاد الكندي، مما يُثقل على خطط الاستثمار ويعرقل مسيرة النمو.

الدولار الكندي يعاود الهبوط

في ظل سلبية البيانات بالإضافة إلى تضارب الآراء حول خطى بنك كندا، غموض اتفاقية النافتا وضعف نشاط الصادرات وفرض الولايات المتحدة المزيد من الرسوم الجمركية على الواردات... تخلى الدولار الكندي عن المكاسب القوية التي حققها أمام نظيره الأمريكي منذ بداية العام. فقد عوض زوج الدولار/كندي خسائره بالعودة أعلى مستويات الـ 1.28 للمرة الأولى منذ ديسمبر.

دواعم ارتفاع الدولار الكندي

استمرار تحسن البيانات الاقتصادية/ ارتفاع توقعات رفع الفائدة/ نجاح مفاوضات النافتا/ المزيد من تعافي أسعار النفط.

المخاطر على الدولار الكندي

ضعف البيانات الاقتصادية/ تراجع فرص الاستمرار في رفع الفائدة/ الانسحاب الأمريكي من النافتا أو فشل المحادثات/ استمرار ضعف قطاع الصادرات بسبب ارتفاعات العملة مما قد يدفع البنك إلى التدخل.

الدولار الاسترالي AUD

الدولار الأسترالي يتخلى عن مكاسب شهر يناير

أظهرت البيانات الصادرة خلال شهر فبراير ضعف الأداء الاقتصادي في استراليا خلال شهر ديسمبر، الأمر الذي أدى إلى تخلي الدولار الأسترالي عن المكاسب التي حققها في شهر يناير الماضي. علاوة على ذلك تزايدت الضغوط البيعية على الزوج الأسترالي دولار مع ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي.

فقد تراجعت مبيعات التجزئة بنسبة -0.5% خلال ديسمبر بأسوأ من المتوقع وسجل الميزان التجاري عجزاً بمقدار -1.36 مليار دولار وتم مراجعة نسب البطالة لشهر ديسمبر من 5.5% إلى 5.6%.

الاحتياطي الأسترالي يبقي على الفائدة عند 1.50%

أبقى البنك الاحتياطي الأسترالي على معدلات الفائدة عند 1.50% خلال اجتماعه المنعقد يوم 6 فبراير وأظهرت نتائج الاجتماع أن البنك يرى أن السياسة النقدية الحالية ملائمة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام والوصول إلى هدف التضخم عند 2% بمرور الوقت.

دعمت نتائج الاجتماع توقعات الإبقاء على الفائدة يوم 6 مارس المقبل، فقد تم الإشارة إلى أن ارتفاع ديون الأسر وضعف زيادة الأجور الذي ألقى بثقله على معدلات الإنفاق وأن ارتفاع قيمة الدولار الأسترالي سيحد من النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم.

توقعات الدولار الأسترالي خلال مارس

من المتوقع أن يتعافى الدولار الأسترالي بشكل طفيف خلال شهر مارس وسيكون اتجاه على المدى المتوسط مرهون بقرار وبيان الفائدة المقرر صدورهما عن البنك الاحتياطي الأسترالي يوم 6 مارس المقبل.

إذا سجلت مبيعات التجزئة نمواً بأعلى من المتوقع خلال شهر يناير وسجل الميزان التجاري فائضًا خلال نفس الفترة فمن المتوقع أن يعوض الدولار الأسترالي نصف خسائره التي تكبدها خلال فبراير.

تترقب الأسواق أيضًا بيانات الناتج المحلي للربع الأخير من العام الماضي وإذا سجل نمواً بأعلى من 0.6% فسيوفر ذلك المزيد من الدعم له، وفي يوم 22 مارس تصدر بيانات سوق العمل لشهر فبراير التي سيكون لها تأثير قوي على تحركات العملة الاسترالية.

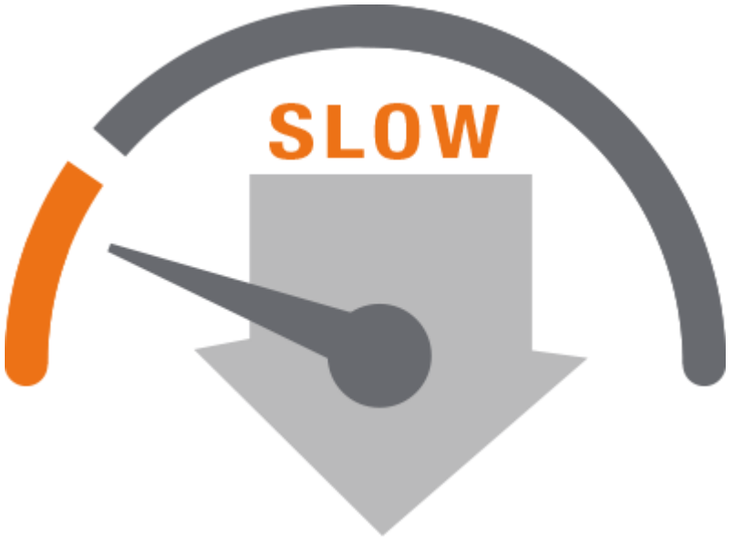

الدولار النيوزلندي NZD

الاحتياطي النيوزلندي يدفع العملة إلى الهبوط

بالرغم من أن البيانات الاقتصادية الصادرة في شهر فبراير أظهرت تحسن الأداء الاقتصادي إلا أن نبرة البنك الاحتياطي النيوزلندي كان لها الدور الأكبر في تكبد ال

الاقتصاد النيوزلندي تحت مظلة الحكومة الجديدة

من المتوقع أن تتلاشى الآثار السلبية لتولي حزب العمال مقاليد الحكم في نيوزلندا بعض الشيء، الحزب التي يفضل السياسة الحمائية إلا أنه من المتوقع أن تظل بعض الضغوط قائمة على الدولار النيوزلندي هذا العام والذي خسر 6% من قيمته خلال الفترة ما بين أكتوبر ومطلع ديسمبر، فقد قرر الحزب إسناد مهمة تحقيق أهداف سوق العمل بجانب التضخم إلى الاحتياطي النيوزلندي ومنع المستثمرين الأجانب من شراء العقارات السكنية في نيوزلندا وتقليل معدلات الهجرة مما قد يحد من النمو الاقتصادي خلال الشهور المقبلة.

الوضع الاقتصادي وتأثيره على العملة

تراوح معدل النمو في نيوزلندا ما بين 2.5-3% سنوياً خلال الأعوام الماضية وتعد تلك الوتيرة متوسطة، إلا أنه بنهاية 2017 تخطى النمو 4% ولكن مع ضعف معدلات التضخم والأجور فقد تتباطأ وتيرة النمو الاقتصادي هذا العام إلى 2.6% قبل تسارع وتيرته مرة أخرى في 2019 و 2020 حسب التوقعات السابق ذكرها والاتجاه إلى رفع الفائدة.

جدير بالذكر أن العملة ستظل تحت وطأة الضغوط ما لم تفوق بيانات النمو والتضخم والأجور التوقعات.

جدير بالذكر أنه من المقرر أن يتم الإعلان عن الموازنة الجديدة للعام الجاري في مايو المقبل والتي ستشمل الخطة الاقتصادية للحكومة الجديدة ومن المتوقع أن تستهدف خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي إلى 20% خلال خمسة سنوات وجعل الاقتصاد النيوزلندي أكثر إنتاجًا بشكل مستدام ولهذا سيكون لبنود الموازنة تأثير متوسط وطويل المدى على العملة النيوزلندية.

الذهب يفقد 54 دولار من قيمته في فبراير

تراجعت أسعار الذهب خلال شهر فبراير بشكل قوي، وذلك بعد أن شهد تقلبات قوية بين ارتفاع وهبوط وسط الكثير من البيانات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي كان لها تأثير كبير على الذهب، فقد تراجعت أسعار الذهب من أعلى مستوياتها في فبراير من المستوى 1361.75 دولار للأوقية إلى أدنى مستوى لها عند 1307.10 دولار للأوقية بنهاية الشهر.

دعم تراجع أسعار الذهب إعلان مجلس الذهب العالمي تراجع الطلب على المعدن الأصفر إلى 4071.7 طن وهو أدنى مستوي له منذ عام 2009 خلال عام 2017. وعلى الرغم من تزايد الاستهلاك المحلي من الذهب، إلا أن ارتفاع أسعار الفائدة وصعود الأسهم ساهم في الحد من جاذبية الذهب كملاذ للاستثمار في الكثير من دول العالم.

نتائج اجتماع الفيدرالي وشهادة باول تدعم استمرار الانخفاض

قدمت نتائج اجتماع الاحتياطي الفيدرالي والتي تحدثت عن الحاجة إلى المزيد من الرفع التدريجي لمعدلات الفائدة نظراً لتسارع وتيرة النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الارتفاع التدريجي في معدلات التضخم، دعماً قوياً للدولار الأمريكي وارتفاعه إلى مستويات مرتفعة أمام العملات الرئيسية الأخرى، وهو ما تسبب بشكل رئيسي في انخفاض أسعار الذهب بشكل كبير نتيجة تأثر الذهب بقوة الدولار الأمريكي.

استمر الدولار الأمريكي في تلقي الدعم بعد شهادة محافظ الفيدرالي الأمريكي أمام الكونجرس الأمريكي والتي تحدث فيها عن أن البيانات الاقتصادية الأخيرة زادت الثقة في وصول التضخم نحو الهدف المحدد له، وأن الأجور سوف ترتفع خلال الفترة المقبلة نتيجة تراجع معدلات البطالة، بالإضافة إلى أن الفيدرالي الأمريكي سوف يستمر في المزيد من الرفع التدريجي لأسعار الفائدة وذلك على الرغم من تقلبات أسواق الأسهم، وبالتالي عززت تلك الشهادة من موقف الدولار وضعف الذهب كملاذ استثماري وتراجع أسعاره.

مستويات الذهب خلال فبراير وتوقعات الفترة المقبلة

سجلت أسعار الذهب تباينات كبيرة خلال شهر فبراير، حيث تراوحت الاسعار صعودا وهبوطاً ما بين 1306 إلى 1361 دولار للأوقية، وكان أدنى مستوى تم تسجيله خلال فبراير بعد صدور تقرير مجلس الذهب العالمي حول انخفاض الطلب على المعدن الأصفر، بينما أعلى مستوى تم تسجيله بعد صدور بيانات التضخم ومبيعات التجزئة الأمريكية. ونظراً لأن الذهب يتأثر بشكل كبير بقوة أو ضعف الدولار الأمريكي، فأنه من المرتقب أن تواصل أسعار الذهب التراجع خلال الفترة المقبلة بفضل التوقعات بتسارع وتيرة رفع الفائدة الأمريكية خلال العام الجاري.

أهمية المستوى 1300 دولار للذهب

تبقى توقعاتنا إيجابية للذهب طالما استقرت تداولاته على مدار شهر مارس باستهداف مستويات 1350 دولار للأوقية، وتظل قائمة ما لم يغلق الذهب أسفل المستوى 1300 دولار للأوقية على الإطار الزمني الأسبوعي.

النفط Oil

هل بدأ التصحيح الهابط للأسعار؟

بعد تعافي بلغ 12% خلال العام الماضي، امتدت ارتفاعات أسعار النفط إلى أولى شهور العام قبل أن تستسلم لمخاوف الأسواق وتعاود الهبوط من جديد. فمع عودة المخزونات الأمريكية إلى الارتفاع تزامناً مع وصول مستويات الإنتاج إلى مستويات قياسية تخطت الـ 10 ملايين برميل يومياً، ازداد تخوف الأسواق من مواجهة تخمة جديدة في المعروض العالمي. حيث أن الزيادة الأمريكية من شأنها تحجيم فاعلية جهود خفض الإنتاج التي تقودها الأوبك بالشراكة مع كبار منتجي النفط وعلى رأسهم روسيا.

لكن بالرغم من الارتداد السعري، إلا أن أسعار النفط مازالت مدعومة بتحسن تطلعات النمو العالمي وتصريحات صناع القرار التي تؤيد احتمالات مد خفض الإنتاج لما بعد 2018.

سوق النفط أقرب إلى التوازن

كانت سوق النفط قد وجدت طريقها نحو التوازن مع تحسن النمو العالمي مما ساهم في تحفيز مستويات الطلب على النفط. بالإضافة إلى جهود خفض الإنتاج. كذلك لعبت انخفاضات الدولار بين الحين والأخر في دعم الأسعار، إلى جانب تعطل الإمدادات ببعض دول الشرق الأوسط تأثراً بالتوترات السياسية.

وجاءت تصريحات صناع القرار من داخل الأوبك لتشيد بالدور الهائل لاتفاقية خفض الإنتاج في إعادة الأسواق إلى مسارها الصحيح وتخليصها من فائض المعروض. كان هناك ثلاث أسباب رئيسية ساعدت النفط على استكمال الصعود في بداية العام وهي؛ ارتفاع مستويات الطلب، تراجع المخزونات الأمريكية وانخفاضات الدولار بين الحين والآخر.

مد اتفاقية خفض الإنتاج

تقود الأوبك بالاشتراك مع عدد من الدول الأخرى ومن بينها روسيا مبادرة لخفض الإنتاج النفطي 1.8 مليون برميل يومياً. تم تمديد الاتفاقية 9 شهور جديدة لتنتهي في ديسمبر بدلاً من مارس 2018.

أشارت وكالة معلومات الطاقة إلى أن استمرار ارتفاع معدل إنتاج الولايات المتحدة حسب توقعاتها بنسبة 16% برميل يومياً خلال 2018 قد يطيح بـ 75% من إجمالي خفض الدول الكبرى المصدرة للنفط.

علاوة على ذلك، تتوقع منظمة الأوبك أن هناك احتمالية قيام بعض الدول خارج المنظمة بزيادة معدل الإنتاج بمقدار 1.150 مليون برميل يومياً خلال 2018 وهو ما سوف يزيد من الضغوط على الأسعار.

العملات الرقمية Crypto Currencies

العملات الرقمية تتراجع في فبراير

تراجعت العملات الرقمية بشكل كبير في بداية تعاملات فبراير بعد التحذيرات في بعض الدول وعلى رأسها بريطانيا من شراء عملة البيتكوين وغيرها من مختلف العملات الرقمية الأخرى، بعد ذلك بدأت العملات الرقمية في التعافي سريعاً على مدار الشهر، من موجة الخسائر التي لحقت بها، بعد تلقي عدد من الأنباء الإيجابية والتي ساهمت في دعم العملات الرقمية بشكل كبير.

حذر بنك لويدز البريطاني، وهو أحد أكبر البنوك في بريطانيا، عملائه من شراء عملة البيتكوين أو أي من العملات الرقمية الأخرى باستخدام البطاقات الائتمانية. هذه التحذيرات في ساهمت بشكل كبير في أن تتهاوى قيمة العملات الرقمية بشكل كبير في التداولات وتفقد نحو 550 مليار دولار من إجمالي قيمتها السوقية وفقاً لموقع coinmarketcap.com.

بيان هيئة الأوراق المالية الأمريكية يدعم تعافي العملات الرقمية

تابعت الأسواق بشكل كبير اجتماع هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية حول مستقبل العملات الرقمية، والذي أكد على ضرورة التمييز بين عمليات الطرح الأولي للعملات الرقمية باعتبارها أوراق مالية وأوراق غير مالية، وأن يجب على المستثمرين توخي الحذر، وأن الأسواق لا تزال غير مستعدة لصناديق استثمار البيتكوين المتداولة في المدى القريب. ولكن هذا البيان على الرغم من عدم احتوائه على نقاط من شأنها إحداث تغيير جذري بالنسبة للعملات الرقمية، إلا أنه ساهم بشكل كبير في الحد من المخاوف التي سيطرت على تداولات العملات الرقمية.

العملات الرقمية تواصل التعافي بدعم من تصريحات كريستين لاجارد

استمرت العملات الرقمية في مسلسل تعافيها من الخسائر التي لحقت بها في بداية شهر يناير، وذلك بعد تأكيد المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي كريستين لاجارد، بأن تنظيم العملات الرقمية أمر حتمي، وأنه يجب التعاون الدولي لوضع هذا الإطار التنظيمي وتكثيف الجهود الخاصة حول الأنشطة التي يتم استخدام العملات الرقمية بها، وذلك من أجل تجنب الأنشطة غير المشروعة المتعلقة بتداولاتها.

هل تقوم الدول بإتباع فنزويلا وتصدر عملات رقمية؟

بدأت الحكومة الفنزويلية في بيع العملة الرقمية الرقمية "بترو" وتم تقويم قيمتها بسعر برميل النفط، وتم إتاحة نحو 82.4 مليون عملة بترو لشرائها مقابل العملات الورقية، من أجل اجتذاب المستثمرين الأجانب، وتخفيف تأثير العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. ولقد اجتذبت العملة استثمارات كبيرة في بداية طرحها بنحو 735 مليون دولار، وهو ما قد يدفع بعض الدول إلى إتباع نفس تلك الخطوة وإصدار العملات الرقمية أو تقنين العملات الرقمية بما قد يساعد على تعافي العملات الرقمية من خسائرها.

أداء العملات الرقمية خلال شهر فبراير

شهدت **البيتكون** BTCUSD تقلبًا حادًا خلال شهر فبراير فقد سجلت أعلى مستوى لها عند 11,775 ألف دولار وأدنى مستوى لها عند 5,873 ألف دولار لتنهي تداولات الشهر على نحو إيجابي طفيف عند 10,307 ألف دولار ومن المتوقع أن تنحصر تداولات العملة خلال شهر مارس فيما بين المستوى 10 و 12 ألف دولار، وقد تشهد المزيد من الارتفاع في حال استقرت تداولاتها أعلى المستوى 12 ألف دولار.

سجلت الايثريوم ETHUSD خسائر قوية خلال شهر فبراير على عكس البيتكون التي استطاعت تقليص خسائرها بنهاية شهر فبراير، فقد افتتحت تداولات الشهر عند 1,119 دولار وأنهت تداولاتها عند 851,26 دولار ومن المتوقع أن تظل العملة تحت وطأة الضغوط طالما استقرت تداولاتها تحت المستوى 1000 دولار.

في سياق متصل، تكبدت الريبل XRPUSD خسائر ملحوظة خلال شهر فبراير بعدما بدأت تداولات الشهر عند المستوى 1.12 دولار وإنهائه عند 0.8869 دولار ومن المتوقع أن تستقر تداولات العملة فيما بين 0.87 و 1.12 خلال مارس.

سترتبط تحركات العملات الرقمية خلال مارس بالأنباء المتعلقة بآليات تنظيم العملات الرقمية والقوانين التي سيتم سنها لتذليل العقبات أمامها سواء من خلال قبولها كوسيلة دفع في المزيد من المعاملات أو زيادة ثقة الأسواق فيها وعليه زيادة الطلب مع وضوح مستقبل العملات الرقمية بشكل عام.

تحذير المخاطرة

التداول في الأسواق المالية مثل الأسهم العالمية والمحلية وتجارة العقود المستقبلية والخيارات وتجارة العملات – فوركس – وغيرها، وخصوصا عند احتواءها على تسهيلات أو روافع مالية، أمر ينطوي عليه مخاطر عالية جدًا على استثماراتك. لذلك ننصح كل من يرغب بدخول مثل هذا النوع من التجارة أن يتوخى الحيطة والحذر في استثماراته، وأن يكون على علم ودراية تامة بحجم المخاطرة التي قد تلحق بأمواله من خسائر والتي قد تتجاوز في بعض الحالات رأس المال الذي تم استثماره. وتنصح إدارة موقع المتداول العربي أي مستثمر قبل اتخاذ القرار بدخول هذا النوع من التجارة على التسلح بسلاح العلم والمعرفة وتوخي الحذر في أهدافه الاستثمارية وحساب حجم المخاطرة التي قد يصاحبها، كما يجب العلم أنه ليس بالضرورة أن تكون الخبرة والعلم وحدهما كافيان لتحقيق الربح في الأسواق المالية حيث أنه في بعض الأحيان قد تسير الأسواق عكس كل التوقعات، لذا إن كنت لا تستطيع تحمل هذا النوع من المخاطرة فلا ننصح إطلاقًا بدخول هذا النوع من التجارة لأن ذلك قد يؤثر بشكل سلبي على مستوى معيشتك وحياتك الشخصية بسبب الخسارة في السوق.